



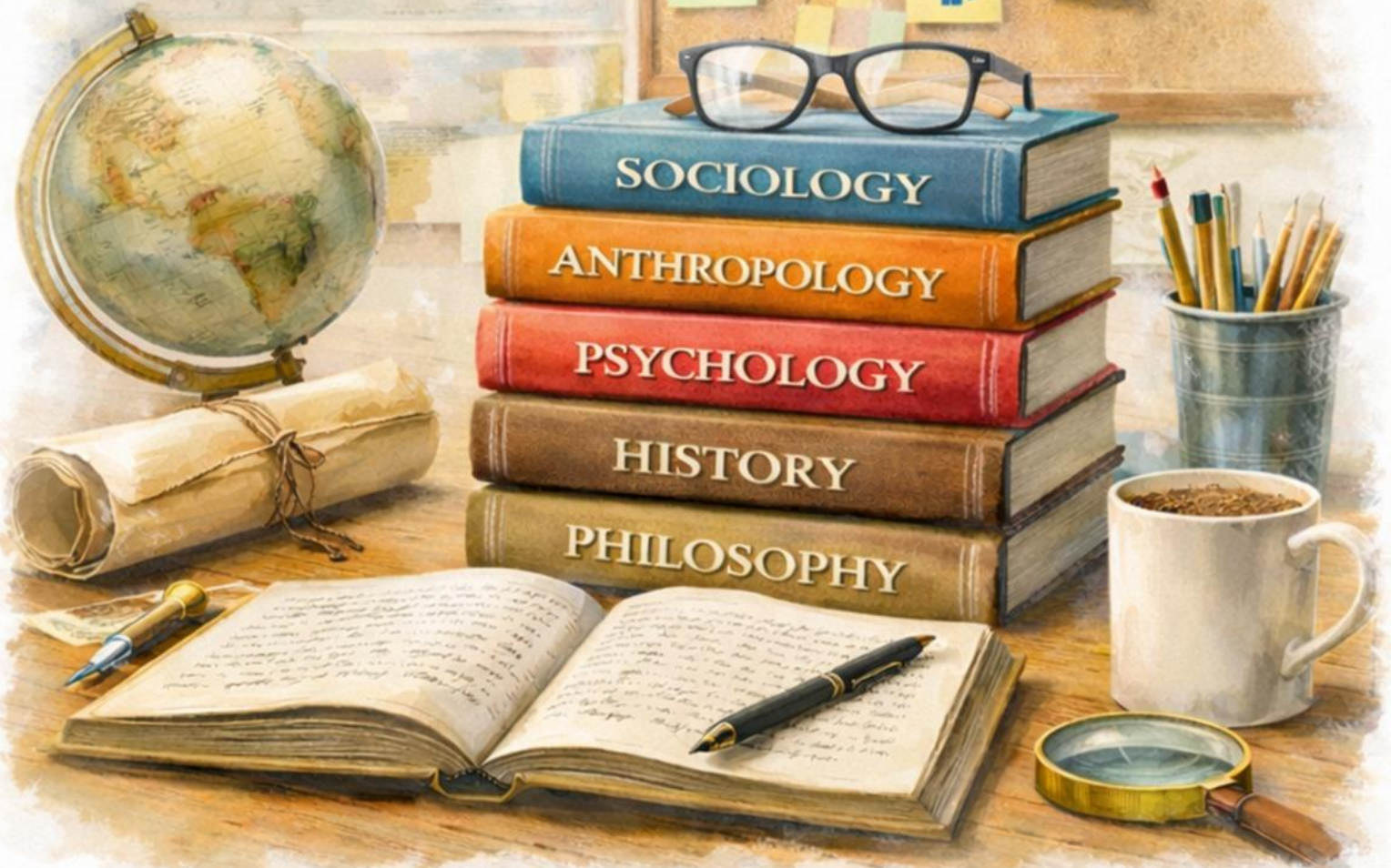
جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية

- مجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الأول - المجلد الرابع 2026م

رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3772



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هيئة تحرير مجلة ستاردموم العلمية للعلوم "الإنسانية والاجتماعية"

رئيس التحرير

أ.د. يسن إبراهيم بشير علي - السودان

مدير التحرير

د. أمحمد واحميد - المغرب

المدقق اللغوي

د. باسم الفقير - الأردن

أعضاء هيئة تحرير

د. ناجي محمد حامد - السودان
د. عبد الرزاق القيمة - المغرب
د. ماهر جاسب حاتم الفهد - العراق
د. عبد العزيز إبراهيم مناضل - المغرب
أ.د. ميرفت صدقي عبد الوهاب - مصر

الهيئة الاستشارية

أ.د. إسماعيل محمد مونتانا - أمريكا
أ.د. عوض إبراهيم عوض - السودان
أ.د. حاتم عبد الرحمن الطحاوي - مصر
أ.د. بلقاسم محمد حمام - الجزائر
أ.د. عمر أحمد المصطفى حياّتي - السودان
أ.د. كامل قريد سمير بن محمد - الجزائر
أ.د. نضال محمد الشمالي - الأردن
أ.د. خالد محمد الخولي - مصر
أ.د. محمد نجيب بوطالب - تونس
أ.د. علي عبد الهادي عبد الله المرهج - العراق
أ.د. محمد أبو الحسن مختار - السودان
أ.د. عزّة محمد جدّوع - مصر
أ.د. هشام بن الهاشمي - المغرب
د. البكاي ولد عبد الملك - موريتانيا
أ.د. أحمد يحيى الزهيري - العراق

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمجلة ستاردموم العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

سلطة المعنى وأثرها في إعادة تشكيل القاعدة النحوية: دراسة نحوية دلالية
تحليلية نقدية

**The Authority of Meaning and Its Impact on the
Reconfiguration of Grammatical Rules: An Analytical and
Critical Syntactic-Semantic Study**

الدكتور: طه حسن أحمد محمد

أستاذ النحو المشارك . كلية التربية . قسم اللغة العربية

جامعة الجنيينة - السودان

Dr. Taha Hassan Ahmed Mohammed

Associate Professor-

University of Elgeneine.

Email: Tahahassan0121@gmail.com

المستخلص:

فسعى هذا البءء إلى الكشف عن طفةفة العلاقة الجءلفة بفن القاعدة النءوففة والمعنى، من ءلال اسءقواء مظاهر ءأءفر الءلالة فف ءوءفة البففة الإعرابفة، وإعاءة ءشكفلها فف ضوء السفاق، ففنطلق البءء من فرضفة مفاءها أن المعنى لفس عنصراً ءابعاً للصناعة النءوففة، بل قوة موجهة قء ءعبء ءرءفب العلافاء ءرءفبفة، وءفرض مسارات ءأوفلفة ءءاوز ظاهر القاعدة.

ففءناول البءء نماءء طءبفقففة من النص القرآفف والشعر العربفف، ءظهر ففها سلطة المعنى فف قضافا مءل: العءول ءرءفبفف، وءعءء أوجه الإعراب، وءءءولات بفن الوءائف النءوففة، وءءءف وءءقءفر، وءقءم ما ءقه ءأءفر، ووفر ذلك من الطواهر ءفف ءكشف عن ءفاعل ءف بفن البففة الصورفة والبففة الءلالفة.

كما ففناقش البءء مواءف النءاة المءءمفن والمءأءرفن من هذه الظاهرة، ففءلل مءى وعبهم بسلطة المعنى فف ءوءفة الصناعة، مسءفءاً من معطفااء الءراساء الءلالفة الءءفءة ءون إءلال بءصوففة النظام النءوفف العربفف، ففعمء المئهج ءءللفل النءفءف القائم على اسءقراء الشواءء، وءءللها فف ضوء السفاق، ومقارئة ءءوءفءاء المءءلفة.

ففءلص البءء إلى أن القاعدة النءوففة لفسء بففة ءامءة، بل نظام مرن فءفاعل مع المعنى والسفاق، وأن إعاءة قراءء ءءراء النءوفف فف ضوء هذه الرؤفة ءءء آفاقاً نظرففة لءأسفس مقارفة نءوففة ءلالفة أكثر ءكاملاً وءساقاً.

ففوصف البءء بءبفف مقارفة نءوففة ءلالفة ءعلف من ءور المعنى فف ءوءفة الإعراب، وءءعو إلى ءءاوز ءءموء الشكلف فف ءءلل ءءركفب، كما ففوصف البءء أفضا بضرورة إعاءة النظر فف ءءرفس النءوفف العربفف على نءو فراعف ءءفاعل بفن البففة الإعرابفة وءلالفة، وءءم الاقءصار على ءوءفة الشكلف للإعراب وءلك عبر اعءماء المقارفة السفاقففة ءفف ءءل المعنى عنصراً فاعلاً فف ءوءفة ءءلل النءوفف، بما فسهم فف بئاء ملكة ءفسفرفة أعمق للنصوف ولأسفما النص القرآفف.

الكلمات المفتاحفة:

سلطة المعنى، البففة النءوففة، البففة الءلالفة، النص القرآفف، ءءلل النءوفف، الءلالف.

Abstract:

This study explores the dialectical relationship between grammatical rules and meaning by examining the ways in which semantic authority shapes and reconfigures syntactic structures within context. The research is grounded in the hypothesis that meaning is not merely subordinate to grammatical form; rather, it functions as a directing force capable of reorganizing syntactic relations and generating interpretive pathways that transcend formal constraints.

Through analytical examination of selected examples from the Qur'anic text and classical Arabic poetry, the study highlights manifestations of semantic authority in phenomena such as structural deviation, multiplicity of syntactic interpretations, functional shifts, ellipsis and reconstruction, and variations in word order. These cases demonstrate the dynamic interaction between formal structure and semantic intention.

The study also investigates the positions of classical and later grammarians regarding the role of meaning in grammatical interpretation, assessing the extent to which semantic considerations influenced their analytical frameworks. While engaging with modern semantic perspectives, the research preserves the distinctive characteristics of the Arabic grammatical system.

Adopting a critical analytical methodology based on textual examination and comparative evaluation of syntactic interpretations, the study concludes that Arabic grammar is not a rigid formal system but a flexible structure deeply responsive to meaning and context. This perspective opens theoretical avenues for a more integrated syntactic-semantic approach in Arabic linguistic studies.

The study recommends rethinking the teaching of Arabic grammar in a way that foregrounds the dynamic interaction between syntactic structure and meaning. Rather than limiting analysis to formal inflectional patterns, a context-sensitive approach should be adopted—one that treats meaning as an active force in guiding grammatical interpretation and deepening textual understanding, particularly in Qur'anic discourse.

The study further advocates for the adoption of a semantic-oriented grammatical framework that elevates the role of meaning in determining syntactic functions. Such an approach moves beyond rigid formalism and contributes to the development of a more flexible and interpretive analytical competence in engaging with Arabic texts.

Keywords:

The Authority of Meaning, The Grammatical Structure, The Semantic Structure, The Qur'anic Text, The Semantic Analysis.

مقدمة

يُعدّ النحو العربي حجر الزاوية في الدراسات اللغوية، فهو الإطار الذي يضبط تركيب اللغة، ويحدد علاقة الكلمات بعضها ببعض، ومنذ صدر الإسلام وحتى اليوم، حرص النحاة والمفسرون على دراسة القاعدة النحوية باعتبارها وسيلة لفهم المعنى، والتوجيه الدلالي، وتحقيق البلاغة، غير أن التناول التقليدي غالبًا ما ركّز على الجانب الصوري، وأغفل البعد الدلالي الحيوي الذي يمنح النص مرونة وتعدّدًا في القراءات.

ويبرز هنا إشكال البحث الأساسي: هل المعنى تابع للإعراب، أم أن له سلطة مستقلة تتفاعل مع البنية النحوية، وتعيد تشكيلها بحسب مقتضيات السياق؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست مجرد مسألة نظرية، بل تمس فهم النصوص القرآنية والأدبية على حد سواء، وتكشف طبيعة العلاقة بين الشكل اللغوي والدلالة.

أهمية البحث تكمن في عدة محاور:

- إعادة تأصيل العلاقة بين النحو والدلالة في ضوء التراث العربي، بما يرفع البحث من إطار الصياغة الصورية إلى مستوى الفهم الوظيفي.
- تقديم قراءة تكاملية بين التراث واللسانيات الحديثة، خصوصًا في ضوء النظرية التوليدية، والنحو الوظيفي، والمقاربة التداولية.
- إثراء الدراسات النحوية العربية بفرضية "سلطة المعنى"، التي تتيح فهم الظواهر النحوية (العدول، الحذف، التقدير، تعدد الأوجه) في سياقها الدلالي الحقيقي.

أهداف البحث تتمثل في:

- توضيح مظاهر سلطة المعنى في النص القرآني والنص العربي عام.
- رصد كيفية تأثير المعنى على العدول التركيبي، والتحول الوظيفي، والحذف، والتقدير.
- تحليل التعدد الإعرابي وأثره في الاحتمالات الدلالية.
- تقديم قراءة نقدية تربط التراث العربي بالمنجز اللساني الحديث.

وفرضية البحث تقوم على أن:

المعنى ليس تابعاً للقاعدة النحوية، بل هو عنصر مؤثر ومرجح في بنية النص، يوجه الإعراب ويعيد تشكيل الوظائف النحوية بحسب مقتضى السياق والمعنى.

واعتمد البحث المنهج النحوي الدلالي التحليلي:**حدود البحث:**

زمنيًا: الدراسة تتناول النصوص الكلاسيكية والنص القرآني بشكل أساسي، مع بعض الشواهد الشعرية العربية. **موضوعيًا:** يركز على الظواهر النحوية التي تتفاعل فيها السلطة الدلالية مع البنية، مثل العدول، الحذف، التقدير، تعدد الأوجه.

منهجيًا: التحليل يعتمد على المقاربة النحوية الدلالية، ولا يشمل الدراسات النفسية أو العصبية للغة.

الدراسات السابقة:

ومن أبرز الدراسات المؤسسة في هذا المجال ما قرره عبد القاهر الجرجاني في نظريته في النظم، حيث جعل المعنى أصلًا في بناء التركيب، مؤكدًا أن ترتيب الألفاظ خاضع لمعانيها، وأن النحو ليس إلا أداة للكشف عن العلاقات المعنوية بين أجزاء الكلام (الجرجاني (1413هـ - 1992م)، *دلائل الإعجاز*، مطبعة المدني القاهرة، ودارالمدني بجدة، ط3، ج1).

(نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني)، تقوم نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني على أن سر البلاغة والإعجاز ليس في الألفاظ المفردة ولا في المعاني المجردة، بل في طريقة تأليف الكلمات داخل التركيب فالمعاني تتشكل عبر العلاقات النحوية مثل التقديم والتأخير والحذف والربط، ويُعدّ النحو هو الأداة التي تنظّم هذه العلاقات وتمنح الكلام قيمته البلاغية، ومن ثمّ فحسن الكلام مرتبط بحسن نظمه، أي بتناسق مبناه مع معناه في سياق واحد.

وُعدّ هذه الرؤية من أوائل التنظيرات التي منحت المعنى سلطة واضحة في توجيه البني، كما نجد عند سيبويه إشارات عميقة إلى سلطة المعنى، إذ يعلّل كثيرًا من الظواهر النحوية بالمعنى المقصود، مثل قوله في باب الاشتغال: وذلك على إرادة الفعل، وهو ما يدل على أن التقدير النحوي لا ينفصل عن المقصد الدلالي.

وفي السياق نفسه، قدّم ابن جني معالجة أكثر صراحة، حين قرر أن "الإعراب إنما هو الإبانة عن المعاني" (ابن جني، (1406هـ/1986م)، الخصائص، ص 35 دار الكتب المصرية القاهرة ط3، ج1)، وهو نصّ صريح في تقديم المعنى بوصفه الأصل الذي يخدمه الإعراب، مما يرسّخ فكرة السلطة الدلالية داخل النظام النحوي.

يرى ابن جني أن الإعراب ليس مجرد تغيير شكلي في أواخر الكلمات، بل هو وسيلة للإبانة عن المعاني وتمييز العلاقات بينها داخل الجملة فبه يُعرف الفاعل من المفعول، ويتحدد المقصود من الكلام بحسب السياق ومن ثمّ فالإعراب عنده وظيفة دلالية قبل أن يكون ظاهرة صوتية أو شكلية وهذا التصور يربط بين البنية النحوية والمعنى ربطاً وثيقاً في تحليل اللغة.

أما في الدراسات الحديثة، فقد توسّع تمام حسان في بيان العلاقة بين المعنى والبنية، حيث أكد في نظريته عن "القرائن" أن المعنى لا يتحدد بعامل واحد، بل بتضافر مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية (تمام حسان، (1973م) اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، ص 105)، وهذه الرؤية تقارب مفهوم سلطة المعنى من زاوية وظيفية حديثة.

يرى تمام حسان في نظرية القرائن أن فهم المعنى لا يعتمد على الإعراب وحده، بل يقوم على مجموعة من القرائن المتضافرة داخل السياق وتشمل هذه القرائن: اللفظية، والنحوية، والصرفية، والسياقية، بل وحتى المقامية، فالمعنى يتحدد من خلال تآزر هذه العناصر، لا من خلال علامة واحدة منفردة، وبذلك تتحول اللغة عنده إلى نظام وظيفي متكامل فيه المستويات المختلفة لإنتاج الدلالة.

كذلك تناول محمد عبد الخالق عزيمة في دراسته دراسات لأسلوب القرآن الكريم أثر المعنى في توجيه الظواهر النحوية، مبيّناً أن كثيراً من أوجه الإعراب لا يمكن ترجيحها إلا بالرجوع إلى السياق الدلالي (عزيمة، محمد عبد الخالق عزيمة (د، ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ج1، ص 120).

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

على الرغم من الجهود السابقة، فإنها - في مجملها - تناولت العلاقة بين النحو والمعنى من منظور عام، دون أن تفرد بحثاً مستقلاً لمفهوم سلطة المعنى بوصفه مبدأ حاكماً يفسّر الظواهر النحوية في ضوء النص، ولا سيما النص القرآني.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسدّ هذا الفراغ، من خلال:

- إبراز مفهوم "سلطة المعنى" بوصفه إطارًا نظريًا.

- تطبيقه على نماذج نصفة تظهر أثره في توجيه الإعراب.

- الربط بين التراث النحوي والرؤى اللسانية الحديثة.

الإضافة العلمفة للبحث وموضوعه:

تتمثل الإضافة العلمفة لهذا البحث في سعيه إلى إعادة بناء العلاقة بين النحو والدلالة على أساس يجعل المعنى سلطة حاكمة في توجيه البنية النحوية، لا عنصرًا تابعًا لها، فبينما درجت كثير من الدراسات على النظر إلى الإعراب بوصفه نظامًا شكليًا مستقلًا، يأتي هذا البحث ليبرز أن البنية النحوية لا تكتمل وظيفتها إلا في ضوء المقصد الدلالي الذي يوجهها.

وتتجلى هذه الإضافة في عدة مستويات مترابطة:

أولًا: التأصيل المفهومي لسلطة المعنى:

إذ يعمل البحث على نقل مفهوم "سلطة المعنى" من كونه فكرة مبثوثة في ثنايا التراث النحوي إلى كونه مصطلحًا علميًا منضبطًا، له حدوده ووظيفته، ويمكن اعتماده إطارًا نظريًا في تفسير الظواهر النحوية.

ثانيًا: إعادة قراءة التراث النحوي قراءة دلالية:

حيث يعيد البحث تفسير عدد من القضايا النحوية في ضوء المعنى، مبيّنًا أن كثيرًا من اختيارات النحاة—في التقدير، والحذف، والتقديم والتأخير، وتعدد الأوجه الإعرابية—إنما كانت خاضعة لسلطة المعنى وإن لم يُصرّحوا بذلك تصريحًا نظريًا.

ثالثًا: بيان دور المعنى في الترجيح بين الأوجه الإعرابية:

إذ يثبت البحث أن المعنى ليس مجرد عنصر مساعد، بل هو معيار مرجّح يُعتمد عليه في توجيه الإعراب عند تعدد الاحتمالات، خاصة في النصوص ذات الكثافة الدلالية، وعلى رأسها النص القرآني.

رابعاً: الربط بين الدرس النحوي القديم والرؤية اللسانية الحديثة:

من خلال الإفادة من مفاهيم السياق والقرائن والتداولية، بما يسهم في تقديم تصور تكاملي يُبرز أن سلطة المعنى ليست قاصرة على التراث، بل تمتد لتتوافق مع الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

خامساً: تقديم نموذج تطبيقي يبرز فاعلية المفهوم:

حيث لا يكتفي البحث بالتنظير، بل يعتمد إلى تطبيق مفهوم "سلطة المعنى" على نماذج نصية، بما يكشف عن قدرته التفسيرية في تحليل الظواهر النحوية تحليلاً أعمق وأدق.

المبحث الأول:

الإطار النظري لسلطة المعنى في الدرس النحوي:

لم يكن النحو العربي -في نشأته الأولى- علماً صورياً خالصاً، بل كان علماً وُلد في رحم المعنى، ونشأ لحفظه وصونه؛ إذ إن الدافع الأول لتفعيده كان صون الدلالة من اللحن والاختلال، ومن ثم فإن العلاقة بين القاعدة النحوية والمعنى علاقة تأسيسية لا عرضية، غير أن مسار الصناعة النحوية - عبر تطورها - أفضى أحياناً إلى تغليب البنية الصورية على الاعتبار الدلالي، مما وُلد توترًا منهجياً بين " القاعدة " و " المعنى ".

أولاً: مفهوم "سلطة المعنى" في التصور النحوي:

لا يُراد بسلطة المعنى هنا إلغاء القاعدة أو نقضها، وإنما يُراد به أن المعنى يمثل عنصراً مرجحاً أو موجّهاً في اختيار الوجه الإعرابي، بل قد يكون سبباً في العدول عن الأصل.

وقد أشار سيبويه إلى هذا البعد حين ربط بين الإعراب والمقاصد، فجعل اختلاف العلامة تابعاً لاختلاف المعنى في مواضع متعددة من الكتاب، كقوله في باب الاشتغال إن الرفع والنصب يدوران مع الاعتبار المعنوي (سيبويه 1992م)، الكتاب، 1، 80).

كما نجد عند ابن جني تأصيلاً أوضح؛ إذ قرر في الخصائص أن "الإعراب إنما جيء به ليفرق بين المعاني"، وأن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف المقاصد (ابن جني 1988م)، الخصائص، 1، 35).

وهنا يتضح من خلال ما تقدم أن الدلالة سابقة في الرتبة على العلامة.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد عمّق هذا التصور حين جعل النظم قائماً على توخي معاني النحو، لا مجرد ترتيب الألفاظ، فالمعنى عنده ليس نتيجة للتركيب فحسب، بل هو علة في تشكيله.

يتبين من هذه الإشارات أن جذور "سلطة المعنى" كامنّة في صميم التراث، وإن لم تصغ في إطار نظري مستقل.

ثانياً: المعنى بين الصناعة والتأويل:

تميّز الدرس النحوي القديم بجدلية واضحة بين مدرستين، مدرسة تميل إلى ضبط القاعدة وتوسيع القياس، وأخرى تمنح السياق والمعنى مساحة أوسع في التوجيه.

ويمثل الزجاجي في الإيضاح في علل النحو اتجاهاً تحليلياً يربط الحكم الإعرابي بالعلة الدلالية، بينما يميل بعض المتأخرين إلى تضيق دائرة التوجيه المعنوي لصالح انتظام القاعدة.

وقد تجلت هذه الجدلية في مسائل مثل:

- تعدد أوجه الإعراب في النص الواحد.

- حمل اللفظ على المعنى.

- إعمال العامل اللفظي أو إلغاؤه مراعاة للسياق.

- العدول عن الأصل التركيبي.

وهي ظواهر تشير إلى أن الصناعة لم تكن مغلقة على ذاتها، بل كانت تتفاعل مع مقتضيات المعنى.

ثالثاً: المعنى في ضوء النص القرآني:

يظهر أثر سلطة المعنى بوضوح في تفسير آيات متعددة، حيث يتعدد التوجيه الإعرابي تبعاً لاختلاف المقصد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، (البقرة: 48).

فقد وُجّهت "شئياً" على أنها مفعول مطلق أو مفعول به ثانٍ بحسب تقدير الفعل، ويختلف المعنى تبعاً لذلك، كما بيّن الزمخشري في الكشف، حيث ربط بين التوجيه الإعرابي واتساع الدلالة.

وهنا يتجلى أن القاعدة لا تعمل في فراغ، بل في إطار دلالي يحدّد مسارها.

رابعاً: نحو تصور نظري أولي:

يمكن - في ضوء ما سبق - صياغة ملامح أولية لمفهوم "سلطة المعنى":

- المعنى عنصر موجّه في اختيار الوجه الإعرابي.

- السياق قد يفرض العدول عن الأصل القياسي.

- تعدد الأوجه النحوية يعكس تعدد الإمكانيات الدلالية.

- القاعدة النحوية نظام مرن لا جامد.

وهذا التصور سيكون أساس المباحث التطبيقية اللاحقة، حيث سننتقل من التأصيل النظري إلى تحليل الظواهر التي تتجلى فيها سلطة المعنى بوضوح.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن فكرة "سلطة المعنى" ليست مفهوماً وافداً على النحو العربي، بل لها جذور راسخة في التراث، غير أنها لم تُجمع في إطار نظري مستقل، ومن ثم فإن إعادة قراءتها في ضوء التحليل النقدي المعاصر تمثل خطوة نحو بناء مقاربة نحوية دلالية أكثر تكاملاً.

المبحث الثاني:

مظاهر سلطة المعنى في العدول والتحول الوظيفي:

إذا كان المبحث الأول قد قرر الإطار النظري لسلطة المعنى، فإن هذا المبحث يتجه إلى التطبيق التحليلي، لرصد أبرز المواطن التي تتجلى فيها هذه السلطة، وذلك في ظاهرتين مركزيتين:

- العدول التركيبي.

- التحول الوظيفي بين المواقع الإعرابية.

وسيتبين أن المعنى في هذه المواضع لا يكتفي بتوجيه القاعدة، بل يعيد تشكيلها.

أولاً: سلطة المعنى في العدول التركيبي:

العدول خروج عن الأصل التركيبي إلى صيغة أخرى يفرضها مقتضى دلالي أو سياقي، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن سر البلاغة في “العدول عن مقتضى الظاهر إلى ما يقتضيه المعنى” (، الجرجاني، (1984م) دلائل الإعجاز ص 109)

1- العدول في التقديم والتأخير:

قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاحة: 5).

الأصل: نعبدك، لكن تقديم المفعول يفيد القصر والاختصاص.

وقد نصّ الزمخشري على أن التقديم هنا لإفادة الحصر (الزمخشري، (1407هـ) الكشاف عن حقائق التنزيل، (24/1).

وبيّن ابن يعيش أن تقديم المفعول يفيد معنى لا يتحقق مع التأخير

(ابن يعيش، (1990م) شرح المفصل، 1، 84).

فالعدول هنا ليس تجميلياً، بل إعادة تشكيل للبنية خدمة للمعنى.

2- العدول في الإسناد:

قال تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مریم: 4)، لم يقل: اشتعل شيبُ الرأس.

أوضح ابن جني أن مثل هذا التركيب يُقصد به المبالغة والتصوير (ابن جني، (988م) الخصائص، 153/2).

كما فصل الرازي في بيان دلالة الاشتعال المسند إلى الرأس لا إلى الشيب (الرازي، (1980م)، التفسير الكبير، ط3، 185).

فالتحول في الإسناد أعاد بناء الصورة الدلالية، مما يكشف سلطة المعنى في تشكيل البنية.

ثانياً: سلطة المعنى في التحول الوظيفي:

التحول الوظيفي: هو انتقال العنصر من وظيفة إعرابية إلى أخرى بحسب مقتضى السياق،

وقد قرر سيبويه أن العرب: "قد يحملون الكلام على المعنى لا على اللفظ

" (سيبويه، (1992م)، الكتاب، ط 3، 1، 286).

1- التحول بين الحال والمفعول به:

قال تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَنْ نُصِيبُوا قَوْمًا بَجَهَالَةٍ﴾ (الحجرات: 6) " بجهالة" يمكن توجيهها على أنها حال، أي: جاهلين، أو على أنها مفعول لأجله.

ذكر أبو حيان الأندلسي الوجهين في (أبو حيان، (1986م) البحر المحيط، ط1، 8، 110)، مبيناً أن اختلاف التوجيه ناشئ عن اختلاف الاعتبار الدلالي، فالمعنى هو الذي رجح أحد الوجهين عند المفسرين.

2 - التحول بين الخبر والحال:

في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (البقرة: 91)، "مصدقاً" يجوز أن تكون حالاً، أو خبراً ثانياً.

ذكر القرطبي الوجهين (القرطبي، (1993م) الجامع لأحكام القرآن، ط2، 2، 27)، وبين اختلاف الدلالة بين اعتبارها وصفاً ملازماً أو حالاً عارضة.

وهذا التعدد يكشف أن الوظيفة الإعرابية ليست ثابتة استقلالاً عن المعنى.

ثالثاً: تعدد الأوجه الإعرابية وأثره في توسيع المعنى:

من أبرز مظاهر سلطة المعنى أن النص الواحد قد يحتمل أكثر من توجيه نحوي، وكل توجيه يفتح أفقاً دلاليًا.

وقد ناقش السيوطي هذه الظاهرة في (الاقتراح في أصول النحو)، مؤكداً أن اختلاف الإعراب اختلاف في المعنى.

كما تناولها من المحدثين تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، حيث قرر أن البنية لا تنفصل عن الوظيفة الدلالية.

وففصح من خلال الدراسة أن: العءول والءحول الوظففف لفس ءرورآ عشوائفآ عن القاعدة، بل هما مظهران من مظاهر سلطة المعنى فف إعاءة ءشكل النظام النحوف، فالمعنى هنا لا ففستخلص بعء اكءمال ءركفب، بل فشارك فف بنائه منذ اللحظة الأولى.

المبعء ءالء:

سلطة المعنى فف الءذف والءقءفر وءوآفه العامل:

فءء الءذف والءقءفر من أكءر الظواهر النحوفه اءصالآ بسلطة المعنى؛ فذ لا ففصار إلى ءقءفر مءذوف إلا بعءفل ءلالف، ولا فوآفه العامل إلا بناءً على مقءضف سفاقف، ومن ءم فأن هذه الظواهر ءمءل مفءانآ ءصبآ لاءءبار العلاقة بفن الصناعة النحوفه والمعنى.

وقء قرر ابن ءنف أن "الءذف باب ءقف المسلك، لطف المآءء، عءفب الأمر

" (ابن ءنف، (1988م) الءصائص، ط2، 2، 360)، مما فءل على أن ءقءفر لفس إجراءً شكلفآ، بل فعلاً ءأولف ءحكمه ءلاله.

أولآ: سلطة المعنى فف الءذف:

1- الءذف فف ءواب الشرط:

قال ءعالف: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴿لَأَنْعَامَ: 27﴾، ءذف ءواب "لو".

ءكر الزمءشرف أن ءذف ءواب أبلع فف ءهوفل، لأن السامع فقفءر من الهول ما لا ففءاط به (الكشاف، الزمءشرف، ط3، 2، 34).

وبفن أبو ءفان الأءءلسف أن ءقءفر فءرك للسفاق لفؤءف وظففة ءءوفف

(أبو ءفان، (1986م) البءر المءفط، ط1، 4، 152).

فالءذف هنا لم فقفءر نحوفآ إلا بناءً على المعنى؛ فذ لو لم فءل السفاق على ءواب لما ءاز إسقاطه.

2 - الحذف في المبتدأ أو الخبر

قال تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ﴾، (البقرة: 18)، التقدير: هم صمٌّ.

ذكر القرطبي أن حذف المبتدأ هنا يفيد التقرير والتثبيت (القرطبي، (1993م) الجامع لأحكام القرآن، ط2، 1، 231).

وأشار ابن هشام الأنصاري إلى أن حذف المبتدأ كثير إذا دل عليه السياق (ابن هشام، (1966م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط6، 92/1).

فالدلالة هي سوّغت الحذف، لا مجرد القياس.

ثانياً: سلطة المعنى في التقدير:

التقدير في النحو ليس ملء فراغ شكلي، بل محاولة لاستعادة بنية يُفترض أنها كامنة في الذهن. وقد نبّه عبد القاهر الجرجاني إلى أن المعاني تُقدّر قبل أن تُلفظ، وأن النظم تابع لتلك المعاني.

قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾، (يوسف: 82)، التقدير: أهل القرية.

ذكر الرازي أن هذا من المجاز بالحذف، وأن المعنى هو الذي دل على المضاف المحذوف (الرازي، (1980م) التفسير الكبير، ط3، 161/18).

وأوضح ابن عاشور أن الحذف هنا لتحقيق الإيجاز مع وضوح الدلالة (ابن عاشور، (1984م) التحرير والتنوير، 279/12).

فلو لم يكن المعنى واضحاً، لما جاز هذا التقدير.

ثالثاً: سلطة المعنى في توجيه العامل:

من أخطر القضايا النحوية مسألة إعمال العامل أو إهماله، وهي مسألة يتداخل فيها اللفظ بالمعنى.

1- إعمال ما بعد إلا

قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، (النساء: 66)، قليلٌ "رُفِعَ على البدلية أو الاستثناء المنقطع".

ذكر سيوييه أن الاستثناء قد يُرفع إذا كان منقطعاً، وبين ابن يعيش أن اختلاف التوجيه مبني على اختلاف المعنى: أهو متصل أم منقطع؟

فالمعنى هو الذي حسم وجه الإعراب.

2- التنازع بين عاملين

في نحو قولهم: تنازع العاملان في الاسم. "قام وقعد زيد"

ذكر السيوطي أن التنازع يُرجح فيه الأقرب أو الأقوى دلالةً ومن المحدثين يرى فاضل السامرائي أن السياق الدلالي قد يوجه الإعمال، فالعامل ليس قوة ميكانيكية، بل وظيفة تتحدد بمراد المتكلم.

يتبين من خلال الحذف والتقدير وتوجيه العامل أن المعنى ليس تابعاً متأخراً عن الصناعة النحوية، بل هو عنصر سابق في ترتيبها، موجّه في بنائها، مرجّح بين احتمالاتها، فكل تقدير هو فعل دلالي قبل أن يكون إجراءً نحويًا، وكل حذف لا يُفهم إلا في ضوء السياق، القاعدة النحوية نظام مرّن، يُعاد تشكيله في ضوء سلطة المعنى.

المبحث الرابع:

سلطة المعنى في تعدد الأوجه الإعرابية وبناء الاحتمال الدلالي:

يُعدّ تعدد الأوجه الإعرابية في النص الواحد من أبرز الظواهر التي تكشف مرونة النظام النحوي العربي. فالنص - ولا سيما القرآني - قد يحتمل أكثر من توجيه نحوي، وكل توجيه يفتح أفقاً دلاليًا مغايرًا. وهنا يتجلى السؤال المركزي: هل التعدد صوريٌّ محض؟ أم أنه انعكاس لتعدد الإمكانيات الدلالية التي يسمح بها السياق؟

وقد نبّه ابن هشام الأنصاري إلى أن اختلاف الإعراب يؤدي إلى اختلاف المعنى، وأن تعدد الأوجه ليس عبثاً صناعياً (ابن هشام، 1966م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط6، 37، 1).

أولاً: التعدد في الخبر والحال:

قال تعالى: ﴿هُذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، (هود: 72)، " شيخًا" يجوز أن تكون حالاً من " بعلي، وخبراً ثانياً.

ذكر الزمخشري الوجهين (الزمخشري، (1407هـ)، الكشف، ط3، 408/2)، وأشار إلى أن اعتبارها حالاً يفيد تصوير الهيئة وقت الإشارة، أما جعلها خبراً ثانياً فيفيد تثبيت الوصف.

وبين أبو حيان الأندلسي أن السياق القصصي يرجح الحالية؛ لأنها أدخل في بيان موضع التعجب (أبو حيان، (1986م)، البحر المحيط، ط1، 246/5).

فالتعدد هنا ليس ترفاً إعرابياً ، بل هو تعدد في زاوية النظر إلى الحدث.

ثانياً: التعدد في العطف والبدل:

قال تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، (الفتح: 6-7)، بدل من " الصراط المستقيم " أو عطف بيان. صراط الذين " قيل فيها

ذكر الرازي أن البديل يفيد تفسيراً بعد إبهام، بينما عطف البيان أقرب إلى الإيضاح دون قصد الإحلال (الرازي، (1980م)، التفسير الكبير، ط 1، 188، 3).

وأشار ابن يعيش إلى الفرق الدلالي بين البديل وعطف البيان، (شرح المفصل، ابن يعيش، ط3، 21/1). فاختيار أحد الوجهين يغيّر طبيعة العلاقة بين التركيبين.

ثالثاً: التعدد في الاستثناء والصفة:

قال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾، (مريم: 62)، سلاماً" قيل فيها" استثناء منقطع، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، (يسلمون سلاماً).

ذكر سيبويه أن الاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب على الاستثناء أو على غيره بحسب المعنى (سيبويه، (1992م)، الكتاب، ط3، 1، 310).

وبين القرطبي أن حملها على المفعول المطلق يضفي معنى التحية الدائمة، بينما الاستثناء يفيد المقابلة بين اللغو والسلام (القرطبي، (1993م)، الجامع لأحكام القرآن، ط11، 2، 118).

فالتوجيه النحوي هنا يبني تصورًا دلاليًا مختلفًا لمشهد الجنة.

رابعًا: التعدد بوصفه سمة نصية:

من المحدثين يرى تمام حسان أن تعدد الأوجه ليس اضطرابًا، بل هو نتيجة طبيعية لمرونة النظام العربي، حيث تتداخل القرائن اللفظية والمعنوية (تمام حسان، (2002م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، ص 12).

ويذهب فاضل السامرائي إلى أن اختلاف الإعراب يوسع الدلالة ولا يناقضها، (معاني النحو، فاضل السامرائي، ط1، 2، 15).

ومن منظور لساني، يشير صلاح فضل إلى أن البنية العميقة للنص تسمح بتعدد مستويات القراءة (صلاح فضل، (1996م)، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 88).

وهذا يفضي إلى نتيجة مهمة وهو التعدد الإعرابي ليس خللاً في القاعدة، بل هو مظهر من مظاهر قابليتها الدالية.

أظهرت هذا الدراسة: أن تعدد الأوجه الإعرابية يمثل ذروة تجليات سلطة المعنى؛ إذ إن كل توجيه نحوي يبني احتمالاً دلاليًا مستقلاً، ويعيد تشكيل العلاقة بين عناصر الجملة، ومن ثم فإن القاعدة النحوية لا تُفهم بمعزل عن شبكة الاحتمال التي ينسجها السياق.

المبحث الخامس:

سلطة المعنى في ضوء الدرس اللساني الحديث: نحو تصور نحوي دلالي تكاملي:

إذا كان التراث النحوي العربي قد أرسى - بصورة جزئية - فكرة توجيه المعنى للبنية، فإن الدرس اللساني الحديث أعاد طرح العلاقة بين الشكل والمحتوى في ضوء مفاهيم مثل: البنية العميقة، الكفاءة اللغوية، التداولية، والنحو الوظيفي، غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل يمكن الإفادة من هذه التصورات في إعادة قراءة النظام النحوي العربي دون إسقاط أو تغريب؟

أولاً: البنية العميقة وسلطة المعنى:

Noam Chomsky يري في النظرية التوليدية أن للجملة بنية عميقة تمثل العلاقات الدلالية الأساسية، تتحول إلى بنية سطحية عبر قواعد تحويلية (Aspects of the Theory of Syntax, MIT Press, Cambridge, 1965, p. 16).

غير أن النحو العربي – كما يتضح عند عبد القاهر الجرجاني – كان يدرك أن ترتيب المعاني سابق لترتيب الألفاظ؛ إذ قرر أن “النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم” (الجرجاني، (1984م)، دلائل الإعجاز، ط5، ص 52).

ومن ثم فإن فكرة "سلطة المعنى" في هذا البحث تلتقي – جزئياً – مع مفهوم البنية العميقة، غير أنها تختلف عنه في أن المعنى في العربية ليس مستوى خفياً مجرداً، بل هو قرينة حاضرة في السياق.

ثانياً: النحو الوظيفي وإعادة الاعتبار للسياق:

يذهب Michael Hallida إلى أن البنية النحوية تُفهم في ضوء وظائفها التواصلية، وأن الاختيارات التركيبية مرتبطة بالمقام

(An Introduction to Functional Grammar, Edward Arnold, London, 1985, p. 34).

وهذا يتقاطع مع ما قرره تمام حسان في قوله إن “القرائن المعنوية لا تقل شأنًا عن القرائن اللفظية في تحديد الوظيفة” (تمام حسان، (2002م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، ص 98).

كما يؤكد فاضل السامرائي أن التقديم والتأخير، والحذف، وتعدد الأوجه، كلها مرتبطة بمقاصد المتكلم (فاضل السامرائي، (1987م)، معاني النحو، ط1، 45/1).

وهذا يعني أن درس الحديث لا يناقض التراث، بل يعيد صياغة بعض مسلماته بمصطلحات مغايرة.

ثالثاً: بين الصورية والتداولية:

تذهب الاتجاهات التداولية إلى أن المعنى لا يكتمل إلا بالسياق،

كما عند Paul Grice في نظريته حول implicature (Studies in the Way of Words, Harvard University Press, Cambridge, 1989, p. 26).

غير أن النحاة العرب كانوا يمارسون نوعًا من الحس التداولي حين يربطون الإعراب بالمقام، كما نجد عند السيوطي في تقريره أن اختلاف الإعراب يوجب اختلاف المعنى (السيوطي، (1978م) الاقتراح في أصول النحو، ط1، ص 212).

فالفرق بين المدرستين ليس في إدراك أثر السياق، بل في المصطلح والمنهج.

رابعًا: نحو تصور تكاملي:

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح تصور تكاملي يقوم على المبادئ الآتية:

- القاعدة النحوية إطار تنظيمي لا يُفهم إلا في ضوء المعنى.

- المعنى ليس مستوى لاحقًا، بل عنصر تأسيسي في البناء التركيبي.

- التعدد الإعرابي يعكس تعدد الإمكانيات الدلالية.

- السياق التداولي يمثل المرجح النهائي بين الأوجه.

وبذلك لا يكون النحو العربي نظامًا صوريًا مغلقًا، ولا بنية تداولية سائبة، بل نظامًا مرئيًا متكامل فيه الصناعة مع الدلالة.

أظهرت هذه الدراسة: أن فكرة "سلطة المعنى" لا تتعارض مع منجزات اللسانيات الحديثة، بل يمكن أن تشكل جسرًا تأسيليًا بين التراث والدرس المعاصر، فالنحو العربي - إذا أعيدت قراءته في ضوء هذا التصور - يبدو نظامًا دلاليًا وظيفيًا قبل أن يكون نظامًا شكليًا.

الخاتمة:

سعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية مركزية في الدرس النحوي العربي، تتمثل في طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والمعنى، وانطلق من فرضية مؤداها أن المعنى ليس عنصرًا تابعًا للصناعة الإعرابية، بل هو قوة موجهة تسهم في تشكيلها وإعادة بنائها في ضوء السياق، ومن خلال الدراسة النظرية والتحليل التطبيقي للنص القرآني والشواهد العربية، أمكن التوصل إلى جملة من النتائج العلمية، يمكن إجمالها فيما يأتي :

1- إن فكرة توجيه المعنى للبنية النحوية كامنة في صميم التراث العربي، وإن لم تُصغ في إطار نظري مستقل؛ وأن الإعراب يُفَرِّق بين المعاني.

2- إن العدول التركيبي ليس خروجًا اعتباطيًا عن الأصل القياسي، بل هو إعادة تنظيم للبنية استجابةً لمقتضى دلالي، كما يتضح في ظواهر التقديم والتأخير، وتحويل الإسناد، وغيرها.

3- إن الحذف والتقدير أفعال تأويلية تحكمها القرينة المعنوية، فلا يُقدَّر محذوف إلا بدليل من السياق، وهو ما يتجلى في تحليل النحاة والمفسرين لآيات متعددة.

4- إن تعدد الأوجه الإعرابية يعكس تعدد الإمكانيات الدلالية، ولا يمثل اضطرابًا في القاعدة؛ إذ إن كل توجيه يبني احتمالًا معنويًا متميزًا.

5- إن الدرس اللساني الحديث - رغم اختلاف مصطلحاته - يلتقي مع بعض مرتكزات التراث العربي في إعادة الاعتبار للمعنى والسياق، غير أن التراث العربي يتميز بدمج المعنى في صلب التحليل النحوي لا في هامشه، كما في النحو الوظيفي.

6- إن القاعدة النحوية العربية نظام مرن لا جامد، يتفاعل مع السياق التداولي، ويستجيب لمقتضيات المقام، مما يمنح النظام اللغوي قدرة على استيعاب الاحتمال والتنوع دون انهيار بنيته.

كما يوصي الباحث بالآتي:

1- إعادة دراسة أبواب نحوية كاملة، (كالاستثناء، والحال، والتنازع)، في ضوء مبدأ سلطة المعنى.

2- بناء معجم تحليلي للمواضع القرآنية التي يتعدد فيها الإعراب مع بيان أثر ذلك في الدلالة.

3- الاستفادة من الدراسات التداولية الحديثة في تطوير مناهج تدريس النحو العربي.

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكرهم.
- 2- تمام حسان، (2002م)، اللغة العربفة معناها ومبناها، ط1، القاهرة: دار الشروق.
- 3- الجرجانف، عبد القاهر الجرجانف، أحمد بن عبد الرحمن، (1984م)، دلائل الإعجاز، ط5، بفرط، دار الكتب العلمفة.
- 4- ابن جنف، أبو الفتح عثمان بن جنف، (1988م) الخصائص، ج1، بغداد: دار الفكر.
- 5- أبو حهان، أفر الدين محمد بن فرسف، (1986م) البحر المحفط، ط1، بفرط، دار صادر.
- 6- الرازف، فخر الدين محمد بن عمر، (1980م) التفسفر الكبرف، ط3، القاهرة: دار الفكر.
- 7- الزمخشرف، محمود بن عمر الزمخشرف (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزفل وعبون الأقاوفل فف ووجه التأوفل، بفرط: دار الكتاب العربف، ط3.
- 8- السفوطف، جلال الدين بن عبد الرحمن، (1978م) الاقتراح فف أصول النحو، ج2، القاهرة: دار إحفاء التراث العربف.
- 9- سفبوفه، عمر بن قنبر، (1992م) الكتاب، ج1، بفرط: دار الفكر.
- 10- صلاح فضل، (1996م)، بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة: الشركة المصرفة العالمفة للنشر، ط1.
- 11- عظفمة، محمد عبد الخالق عظفمة، (د، ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكرهم، دار الحدفث، القاهرة، ج1.
- 12- ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، (1984م) التفررف والتنوفر، ج12، تونس: دار الكتب للنشر.
- 13- فاضل السامراطف، (1987م)، معانف النحو، ج1، بغداد: دار الشؤون الثقاففة العامة.
- 14- القرطبف، محمد بن أحمد، (1993م)، الجامع لأحكام القرآن، ج2، القاهرة، دار المعرفة.
- 15- ابن هشام، محمد بن محمد بن هشام الأنصارف، (1966م) مغنف اللبفب عن كتب الأعارفب، ج1، تفقق: أحمد حسنفن، القاهرة: دار الفكر العربف، ط1.

16- ابن يعيش، أبوالحسن علي بن يعيش المراكشي، (1990م)، شرح المفصل في علم النحو، ج1، القاهرة: دار الكتب العلمية.

17 -Noam Chomsky.(1965) *Aspects of the Theory of Syntax*. Cambridge: MIT Press, p16.

18 -Michael Halliday.(1985) *An Introduction to Functional Grammar*. London: Edward Arnold, p34.

19 -Paul Grice. *Studies (1989)in the Way of Words*. Cambridge: Harvard University Press, p26.



Stardom University



Stardom Scientific Journal of Humanities and Social Studies

- Stardom Scientific Journal of Humanities and Social Studies -
Issued quarterly by Stardom University

1st issue- 4th Volume 2026

ISSN 2980-3772

